S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26825
1 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى مجلس الأمن تقريرا مقدما من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

021293 021293 93-67373

مرفق

تقرير عن المحادثات الرفيعة المستوى التي جـــرت بين اللجنـــة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقـــة الذرية، من جهة، وحكومة العراق، من جهة أخرى: نيويورك، ١٥ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

مقدمة

١ - في تموز/يولية ١٩٩٣، توصلت المحادثات في بغداد بين الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ونائب رئيس وزراء العراق الى تحقيق تقدم كبير في العلاقات بين العراق واللجنة الخاصة في المجالين السياسي والتقني. ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٣ أصبح مفهوما وواضحا لدى العراق، من جهة، واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جهة ثانية، أن المطلوب هو الوصول الى حالة تسمح للجنة وللوكالة بأن تبلغا مجلس الامن بأن الأمر بلغ، في نظرهما، مرحلة أصبح العراق فيه يفي بجميع متطلبات الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٢ - وسمحت محادثات بغداد في تموز/يوليه لأول مرة بتقديم تقرير الى مجلس الامن (S/26127، الضميمة) يحدد الجوانب التي تفاهمت الاطراف بشأنها. وسجـّلت ورقة موقف عراقية تضمنها التقرير أن الحكومة مستعدة للامتثال لأحكام خطط الرصد والتحقق المستمرين على النحو الوارد في القرار ٧١٥ (١٩٩١). وأجملت ورقة الموقف أيضا عددا من الخطوات التي ترى الحكومة أن لها صلة بتنفيذ الرصد. ومن هذه الخطوات طلب العراق أن يحترم الرصد سيادة العراق، شعبا ودولة، وأمنهما الداخلي وكرامتهما، وحقق العراق في التقدم الصناعي والعلمي والتكنولوجي، وفي التنمية في جميع الميادين غير المشمولة بأشكال الحظر الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وشدد العراق أيضا على طلبه استعمال الوسائل العراقية بدلا من الوسائل الاجنبية في تنفيذ خطط الرصد والتحقق، وعلى أن تـُنفذ خطط الرصد والتحقق وفقا للأساليب المعتمدة في الاتفاقيات والاتفاقات الدولية السارية حاليا.

٣ - وسجـّل التفاهم الوارد في تقرير تموز/يوليه ان المحادثات التقنية الرفيعة المستوى ستجري في نيويورك في أقرب وقت ممكن وأن الموضوع الرئيسي الذي سيـُناقش هو طبيعة وتنفيذ أحكام خطط عمليات الرصد والتحقق المستمرة كما وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٧١٥ (١٩٩١) فضلا عن سائر المسائل المعلقة بين العراق واللجنة. وسجـّل التقرير المشترك أيضا الاتفاق الحاصل بشأن تركيب كاميرات رصد تخضع للتحكم من بعد في المركزين العراقيين اليوم العظيم والرفح لاختبار محركات الصواريخ.

٤ - وجرت الجولة الاولى من المحادثات التقنية الرفيعة المستوى بين اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، والعراق من جهة أخرى، في نيويورك من ٣١ آب/أغسطس الى ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، ثم جرت جولة ثانية في بغداد من ٢٧ ايلول/سبتمبر الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وتحقق في كل جلسة

تقدم كبير مطرد في التفاهم على طابع وتنفيذ خطط الرصد والتحقق المستمرة. وتحقق أيضا تقدم كبير في إيضاح المعلومات الاضافية التي تحتاجها اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق ببرامج العراق السابقة في الميادين التي يشملها الحظر الوارد في قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١). وأسهم ذلك كثيرا في الاقتراب من الهدف المشار اليه في الفقرة ١ أعلاه. ومما له أهمية خاصة، تقديم العراق لبيانات هامة عن المورّدين الاجانب للمعدات الحساسة، وعمّا ورّد للبرامج السابقة، وعن انتاج الاسلحة الكيميائية العراقية. وقدم العراق أيضا معلومات جديدة عديدة في الميدانين النووي والبيولوجي وميدان القذائف التسيارية. ولذلك، ورهنا بالتحقق اللازم من البيانات المقدمة خلال المحادثات التقنية الرفيعة المستوى، أشارت اللجنة الى أنه بوسعها أن تستنتج ان العراق وفى، في الميدانين التسياري والبيولوجي، بجميع التزاماته امتثالا للفقرتين ٨ و ٩ (أ) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بتقديم المعلومات المتعلقة بأنشطته السابقة في هذين الميدانين. أما فيما يتصل بالميدان الكيميائي، كان التقدير الأولي لخبراء اللجنة بعد محادثات بغداد هو ان البيانات المتاحة حاليا تعطي صورة ذات مصداقية عن برنامج الاسلحة الكيميائية العراقي والتخلص منها. بيد ان تلك المعلومات تحتاج الى المزيد من التحقق والتقييم قبل ان تتمكن اللجنة من التوصل بشأنها الى استنتاج مماثل لما توصلت اليه بشأن الميدانين التسياري والبيولوجي. وقُدم التقريران المشتركان عن الجولتين الاولى والثانية الى مجلس الامن في الوثيقتين S/26451 و S/26571.

٥ - وانعكس التقدم المحرز بشأن الجوانب التقنية أيضا على الجانب السياسي. واجتمع الرئيس التنفيذي، رفقة رئيس فرقة العمل التابعة للوكالة الدولية للطاقة النووية، بالحكومة العراقية، في أعلى مستوياتها، في بغداد من ٢ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وهذه المحادثات، التي قُدّم خلالها الكثير من المعلومات الهامة سمحت، للطرفين بتحديد احتياجات كل منهما، تحديدا أوضح بكثير من ذي قبل، فيما يتصل بالرصد والتحقق المستمرين؛ وبوضع قائمة بعناصر المعلومات التي ينبغي تقديمها ليكون للجنة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية فهم كامل قابل للتحقق لبرامج العراق السابقة؛ والوصول بالتالي الى الإستنتاج الايجابي اللازم بأن العراق يفي بجميع التزاماته فيما يتصل بكل ميدان من الميادين التي يشملها الحظر.

٦ - وقد انعكس التقدم المحرز في الميدانين السياسي والتقني منذ محادثات بغداد في تموز/يوليه على العمليات في الميدان. فقد تعاون العراق مع أفرقة التفتيش التابعة للجنة والوكالة التي زارت العراق في الاشهر الاربعة الاخيرة وقدم المساعدة المطلوبة. وأُدخلت خلال عمليات التفتيش هذه، وسائل تقنية وأجهزة استشعار جديدة، منها معدات تعمل بالرادار وبأشعة غاما قادرة على اختراق الارض تعمل من على متن طائرات الهليكوبتر التابعة للجنة. وشُغّلت كاميرات الرصد. ونُفذت جميع هذه التدابير بتعاون من العراق وكُللت بالنجاح. وجرت أكبر وأعقد عملية تفتيش قامت بها اللجنة (العملية ٦٣ للجنة الخاصة) في مناخ من الانسجام. وكان الغرض من هذا التفتيش الذي استخدم أحدث الوسائل، اكتشاف أية مواد محظورة مخفية، لاسيما القذائف التسيارية. واستنتجت اللجنة ان العملية ٦٣ للجنة الخاصة "لم تكشف عن وجود أية مواد أو أنشطة محظورة غير مبلغ عنها. ولم تعثر العملية ٦٣ على ما يناقض المعلومات التي قدمها العراق بشأن بعثة اللجنة الخاصة". وتلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال بعثتها التفتيشية الثانية والعشرين، توضيحات من العراق تتعلق بالمشورة التقنية الاجنبية في ميدان الطرد المركزي، وبيانات

مستكملة عملا بما ورد في المرفقين ٢ و ٣ من خطة الوكالة بشأن رصد أنشطة العراق النووية والتحقق منها بشكل مستمر (S/22872/Rev.1). وقدم الجانب العراقي مزيدا من التفاصيل أسهمت كثيرا في التقدم المحرز نحو حل بعض المسائل المتبقية في الميدان النووي.

٧ - ويشمل هذا التقرير المحادثات الرفيعة المستوى المستأنفة، على الصعيدين التقني والسياسي، التي جرت في نيويورك من ١٥ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

أولا - محادثات نيويورك الرفيعة المستوى: ١٥-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

ألف - المحادثات التقنية الرفيعة المستوى

٨ - في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وصل الى نيويورك فريق من الخبراء العراقيين يقودهم الفريق أول عامر محمد رشيد ليواصل مع اللجنة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المحادثات التقنية الرفيعة المستوى السابقة، تمهيدا لوصول نائب رئيس وزراء العراق في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لاجراء مناقشات سياسية.

٩ - وبمجرد وصول الفريق التقني العراقي، أعلمته اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنهما تعتبران، في تلك المرحلة، ان المعلومات المتاحة في جميع الميادين معلومات ذات مصداقية، وأنهما ستبذلان قصارى جهودهما للتعجيل بمواصلة التحقق من المعلومات بغية التوصل الى استنتاج نهائي في أقرب الآجال.

١٠ - وذكر الوفد العراقي انه جاء الى نيويورك لمتابعة أية تفاصيل، إن وجدت، للمعلومات التكميلية المقدمة خلال محادثات بغداد وذلك لتقتنع اللجنة والوكالة بأن العراق يفي بالتزاماته، بموجب الجزء جيم من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١)، فيما يتعلق ببرامجه السابقة، ولمناقشة سبل ووسائل التعجيل بتنفيذ الرصد والتحقق المستمرين في المستقبل. ورحبَّت اللجنة والوكالة بهذين الهدفين. وحسب الاتفاق، اجتمعت افرقة خبراء منفصلة معنية بكل من الميدان الكيميائي والميدان البيولوجي والقذائف التسيارية والميدان النووي سعيا الى تحقيق الاهداف المجملة أعلاه. واجتمع أيضا فريق معني بالمسائل التشغيلية.

١١ - وخلال اجتماعات هذه الافرقة، قدم الجانب العراقي مزيدا من التفاصيل عن برامجه السابقة المشمولة بالحظر وعن المواقع والمعدات والمواد التي ستُرصد وفقا لخطط الرصد والتحقق المستمرين. وأعلمت اللجنة والوكالة الجانب العراقي بما وصلت اليه جهودهما الرامية الى التحقق من المعلومات التي سبق أن قدمها العراق، وشدَّدتا على أهمية الوثائق ذات الصلة بالموضوع. وجرت محادثات مفيدة عن وسائل التحقق البديلة وعن عملية لمعالجة الصعوبات التي ظهرت في السابق فيما يتصل بالتحقق.

١٢ - وأعربت اللجنة عن اقتناعها التام بأن التحقق من المعلومات المتوفرة حاليا بشأن برامج العراق السابقة يمكن إنجازه في موعد يسبق كثيرا المرحلة التي ستكون اللجنة قد تمكنت فيها من البت بشأن ما إذا كانت عملية الرصد المستمرة يجري تنفيذها وتسير بطريقة مقبولة. وأكدت اللجنة أن التحقق سيستمر جنبا الى جنب مع عملية الشروع في الرصد المستمر على نحو كامل النطاق. وإذا حدث، وإن كان هذا بعيد الاحتمال، أن تأخرت بعض عناصر التحقق بشكل أكثر من اللازم، فإنه يمكن المضي في هذه العناصر أثناء مرحلة الرصد. ومن ثم، فإن التحقق لن يؤدي الى تأخير أي تقارير من اللجنة أو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وعند توقع معلومات جديدة بشأن ما مضى من برامج، في المستقبل، يلاحظ أن اللجنة والوكالة ترحبان بتسليم العراق على نحو واضح بحق اللجنة والوكالة، بعد تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، في الاضطلاع بعمليات تفتيش موقعية فورية.

١٣ - وذكرت اللجنة أن بوسعها، في ضوء آخر التفتيشات التي قامت بها وفي إطار المعلومات المتوفرة لديها في الوقت الراهن، أن تنجز مرحلة التحديد من أعمالها المضطلع بها بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وذلك فيما يتصل ببرامج العراق السابقة.

١٤ - وبشأن الجوانب التنفيذية، كرر وفد العراق الاعراب عن موقفه بشأن استخدام القدرات الجوية العراقية، وقدم خطة تتعلق باستعمال الطائرات العراقية، الثابتة الأجنحة والمروحية، بدلا من استعمال القدرات الجوية غير العراقية التي تستخدمها اللجنة والوكالة في الوقت الحالي. وبين الجانب العراقي أن هذه الخطة قد أعدت في إطار مراعاة كافة احتياجات اللجنة والوكالة فيما يتصل بأغراض النقل والمراقبة، بما في ذلك عمليات التفتيش ضمن مهلة قصيرة وتوفير معمل أرضي للمعالجة. والخطة تراعي أيضا تلك المتطلبات المتعلقة بأمن وكفاءة القدرات الجوية العراقية.

١٥ - ورحبت اللجنة والوكالة بالتصريحات المذكورة أعلاه. وموقف اللجنة بشأن استخدام القدرات الجوية العراقية مازال مماثلا لموقفها المحدد في الفقرة ١٢ من المرفق الثاني للتقرير المشترك عن المحادثات التقنية الرفيعة المستوى المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣١ آب/اغسطس الى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26451). وأوضحت اللجنة أنها مستعدة، في بداية عام ١٩٩٤، للاضطلاع بمسح كامل للقدرات الجوية العراقية من أجل تحديد مدى كفايتها التقنية. وشددت اللجنة على أن استخدام الدعم السوقي والجوي التقني المحلي وغيره من ضروب الدعم سوف يتوقف على حالة الثقة السائدة ومدى توفر القدرات الكافية. وعند الوفاء بهذه العوامل، ستقوم اللجنة، بأسرع ما يمكن وبأبعد مدى مستطاع، بالاستخدام التدريجي لهذه القدرات. واتفق على مواصلة المناقشات في هذا الشأن.

١٦ - وفيما يخص شواغل العراق المتصلة باحترام سيادة هذا البلد وأمنه الداخلي وكرامته، على الصعيدين الشعبي والرسمي، واحترام حق العراق في التقدم الصناعي والعلمي والتكنولوجي وفي التنمية في كافة الميادين غير الداخلة في نطاق الحظر الوارد في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأكدت اللجنة والوكالة أنهما تعتزمان أن تنفذا الخطط ذات الصلة بطريقة تتسم بأقل قدر من التطفل بما يتمشى وفعالية الرصد

والتحقق في الظروف السائدة ومع إيلاء كامل الاعتبار الواجب لشواغل العراق المشروعة المذكورة أعلاه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

١٧ - وأكد العراق قلقه، مرة أخرى، فيما يتصل بوجوب تعديل الأساليب المستخدمة لتنفيذ الخطط مع مرور الوقت لجعلها متفقة مع الأساليب المستخدمة في الاتفاقات والاتفاقيات الدولية النافذة حاليا. وكررت اللجنة قولها بأن النية منعقدة على تنفيذ خطة اللجنة بنفس الروح التي تنفذ بها الاتفاقات الدولية ذات الصلة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

١٨ - وأكدت اللجنة والعراق، من جديد، أنهما متفقان على إجراء استعراضات دورية للرصد والتحقق المستمرين، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المذكورة في الفقرات السالفة. ومن الواجب أن يجري أول استعراض من هذا القبيل في شباط/فبراير ١٩٩٤، على أن يتابع بصورة منتظمة خلال فترة التنفيذ الأولية، كل ثلاثة أشهر تقريبا، أو على فترات يتفق عليها.

١٩ - وثمة تفاصيل بشأن المحادثات التقنية الرفيعة المستوى واردة في المرفق الأول لهذا التقرير.

باء - المحادثات السياسية

٢٠ - قابل نائب رئيس وزراء العراق الرئيس التنفيذي للجنة في مساء أيام ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كما قابل رئيس فريق الإجراءات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وفي الاجتماعات الأولية، بيّن نائب رئيس وزراء العراق أنه ينوي إجراء مناقشات مع الدول أعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء المعنية، كل على حدة، من أجل تقييم تصورها للشروط اللازمة لرفع الحظر النفطي في إطار أحكام الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وذكر أنه سيعود، بعد ذلك، الى الاجتماع مع الرئيس التنفيذي لمناقشة العلاقات في المستقبل.

٢١ - وبرسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/26811، المرفق)، أعلن وزير خارجية العراق رسميا "أن حكومة العراق قد قررت أن تقبل الالتزامات الواردة في القرار ٧١٥ (١٩٩١) والامتثال لأحكام خطط الرقابة والتحقق وفق ما جاء في القرار المذكور". وقد كررت هذه الرسالة بصفة أساسية مطالب العراق وتطلعاته، فيما يتصل بطبيعة الرصد والتحقق المستمرين. وشواغل العراق في هذا السبيل قد نُقلت الى اللجنة والوكالة، بشكل متكرر، في المناقشات التي أجريت منذ تموز/يوليه ١٩٩٣ مع أعلى المستويات في الحكومة العراقية (انظر الوثائق S/26127 و S/26451 و S/26571). ولقد ذكرت هذه الرسالة بصفة خاصة ما يلي:

"إن العراق يود أن يذكر المجلس بحقيقة جوهرية وهي أنه برغم إنجاز العراق لالتزاماته بموجب القسم (ج) من القرار ٦٨٧ إضافة الى إنجاز الالتزامات الأخرى الواردة في القرار المذكور

وبعد أكثر من ثلاثة أعوام على فرض الحصار الشامل عليه وما نجم عن هذا الحصار الذي شمل كل ميادين الحياة الإنسانية من معاناة قاسية ومريرة لعشرين مليون عراقي، فإن المجلس لم يتخذ أي خطوة على طريق رفع الحصار الذي ليس له مثيل. لذلك فإن العراق يعبر عن أمله بعد هذه الخطوة الإيجابية الكبيرة من جانبه وبعد كل التطورات الايجابية الأخرى التي أثبتتها وثائق الأمم المتحدة بصورة رسمية في أن يطبق مجلس الأمن التزاماته المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ تجاه العراق ويأمل في المقدمة من ذلك في التطبيق العاجل والكامل وبدون أي معوقات أو قيود أو شروط إضافية للفقرة (٢٢) من القرار المذكور".

٢٢ - واللجنة الخاصة والوكالة ترحبان بقبول العراق، وهو قبول بالغ الأهمية، لما عليه من التزامات بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وبالموافقة بالتالي على الخطط ذات الصلة. وهذا سيمكن اللجنة، وفقا لمتطلباتها التي كثر الإعراب عنها، من الشروع على نحو فوري في عمليات رصد وتحقق كاملة النطاق. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة والوكالة الى العراق أن يقدم، بأسرع وقت ممكن، إعلانات موحدة في إطار القرار ٧١٥ (١٩٩١) والخطط المتعلقة بالرصد والتحقق المستمرين، بصفة خاصة. واستجابة لهذا الطلب، قدم العراق الى اللجنة والى الوكالة البيان الوارد في الضميمة الثانية لهذا التقرير، حيث أكد أن الإعلانات السابق اصدارها من جانب العراق تعد صادرة ومقدمة في إطار قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) والخطط المعتمدة بموجبه. وهذه الإعلانات سوف تتعرض للتقييم وللتكملة بمعلومات إضافية، عند الاقتضاء، حتى تصبح متمشية تماما مع الخطط. وستقوم اللجنة، من جانبها، بناء على هذه الإعلانات ومع استخدام ما لديها من وسائل، بإنجاز تفتيشات خط الأساس وبإعداد بروتوكولات الرصد والتحقق الخاص بكل موقع، على نحو عاجل. وبغية تحقيق هذا الهدف، تزمع اللجنة إيفاد بعثة من الخبراء الى بغداد لوضع بيانات خط أساسي محددة بأسرع ما يمكن.

٢٣ - وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، يلاحظ أنه قد تم الوفاء الآن بالشرط الوارد في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والذي يقضي بقبول العراق لخطة الوكالة.

٢٤ - واللجنة والوكالة تلاحظان أن قبول العراق المشار إليه أعلاه يعني زوال العقبة الأساسية التي كانت متبقية فيما يتصل بوفاء العراق بكافة التزاماته الواردة في الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ومع اتخاذ هذه الخطوة التقدمية الكبيرة، سوف تعمل اللجنة والوكالة بأسرع ما يمكن على التيقن من قدرتهما على القيام، بشكل مستمر وبطريقة مرضية، بتنفيذ الخطط المتصلة بالرصد والتحقق، وتقديم تقرير، وفقا لذلك، بموجب الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

ثانيا - الاستنتاج

٢٥ - التقرير الحالي تقرير مشترك من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من ناحية أولى، ومن حكومة العراق، من ناحية ثانية. وسوف تتخذ اللجنة الترتيبات اللازمة لتقديمه الى مجلس الأمن.

٢٦ - اتفق على استئناف المحادثات الرفيعة المستوى في بغداد أو نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من أجل الإبقاء على الزخم اللازم لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة ١ من هذا التقرير.

عن حكومة العراق
(توقيع)
الفريق أول عامر محد رشيد
مدير مؤسسة التصنيع العسكري

عن اللجنة الخاصة:
(توقيع)
رالف ايكوس
الرئيس التنفيذي

عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية:
برهانيكون اندميكال
ممثل المدير العام

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

الضميمة الأولى

تقرير عن المحادثات التقنية الرفيعة المستوى: نيويورك، ١٥-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

مقدمة

١ - في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، استؤنفت في نيويورك المحادثات التقنية الرفيعة المستوى بين العراق، من ناحية، واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من ناحية أخرى. وكانت تلك المحادثات استمرارا للمحادثات التي جرت في نيويورك في الفترة من ٣١ آب/أغسطس الى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وبعد ذلك في بغداد في الفترة من ٢ الى ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

٢ - وهذه الضميمة تسجل التقدم الذي أحرز خلال المحادثات التقنية ويحدد المجالات التي يحتاج الأمر الى مزيد من العمل بشأنها.

أولا - الجوانب الكيميائية

٣ - في المجال الكيميائي، شدد الجانب العراقي على أنه قد حاول تلبية جميع المتطلبات التي قدمتها اليه اللجنة بشأن تقديم المعلومات. وقد أقرت اللجنة بهذا الجهد خلال المحادثات التقنية الرفيعة المستوى التي أجريت في بغداد، وانعكس هذا في التقرير المشترك لتلك الاجتماعات (S/26571، التذييل). غير أن الجانب العراقي قد وافق على أن يسعى الى معالجة أية مسألة قد تنشأ خلال قيام اللجنة بأنشطة التحقق.

٤ - والمعلومات التي قدمت في محادثات بغداد بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية السابق للعراق قيمتها اللجنة على أنها معلومات موثوق بها. وقدمت اللجنة الى الجانب العراقي المتطلبات الباقية اللازمة لتمكينها من التحقق، بطريقة مرضية، من تلك المعلومات.

٥ - ونوقشت أيضا مسألة المعدات والمواد الكيميائية المتروكة في منشأة المثنى العامة. واتفق على أن توفد اللجنة الخاصة الى بغداد، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بعثة لوضع علامات على المعدات من أجل إعداد حصر للافراج عن تلك المعدات أو التخلص منها. وتعلقت مناقشات أخرى بمسألة الافراج عن المواد الكيميائية المتبقية في الموقع أو التخلص من تلك المواد.

ثانيا - الجوانب البيولوجية

٦ - خلال المناقشات المتعلقة بالمسائل البيولوجية، قدم الجانب العراقي بيانات اضافية طلبتها اللجنة الخاصة بشأن ما يلي:

- قيام وزارات حكومية مختلفة باستيراد عدد من مولدات الأيروسول لأغراض مسموح بها؛

- التقدم الذي أحرز في العراق بشأن وضع كتالوج للكائنات المجهرية وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية وكما هو مطلوب للرصد؛

- إحداثيات المواقع التي أعلنها العراق لعمليات التفتيش المرجعية بموجب خطة الرصد والتحقق المستمرين؛

- اللجنة التي أنشئت في وزارة الخارجية لمراقبة تداول المواد الكيميائية الخطرة والمواد البيولوجية في العراق وتنظيمه.

وقد أعربت اللجنة عن ترحيبها بهذه البيانات الاضافية.

٧ - وأوضحت اللجنة أنها لم تتلق بعد البيانات الاضافية المتعلقة بغرف الشفط ومعدات توليد الأيروسول التي ذكر أن العراق قد استوردها. وكانت هذه البيانات مطلوبة لتمكين العراق من تحديد الموقع الحالي لتلك المعدات. وقد اتفق على متابعة المسألة عندما تتوفر البيانات الاضافية.

ثالثا - الجوانب المتعلقة بالقذائف التسيارية

٨ - قدم الجانب العراقي تفاصيل اضافية، وهي تفاصيل فسرت المعلومات التي سبق أن قدمها خلال المحادثات التي جرت في بغداد بشأن اقتناء بنود هامة خاصة بالقذائف التسيارية من الخارج. وكانت تلك البيانات الجديدة مفيدة. وقدم الجانب العراقي أيضا بيانات تفصيلية عن اختبارات الطيران السابقة للقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا.

٩ - وردا على طلب اللجنة بتقديم أدلة موثقة فإن الجانب العراقي قد ذكر أن الوثائق ذات الصلة قد دمرت، غير أنه أكد للجنة أنه ستقدم الى اللجنة خلال عملية الرصد المستمر أية وثائق هامة يعثر عليها في المستقبل.

١٠ - وكجزء من أنشطة التفتيش التي قامت بها اللجنة عند منصات الاختبار الثابتة في العراق فإن اللجنة طلبت تفسيرات بشأن بعض أنشطة الاختبار التي أجريت مؤخرا وحصلت على تلك التفسيرات. وقد أبلغت اللجنة الجانب العراقي بعزمها على رفع مستوى نظم الكاميرات التي تعمل من بعد والموجودة عند منصات الاختبار تلك.

١١ - ونوقشت المسائل ذات الصلة بعمليات الرصد التي ستجرى مستقبلا طبقا للقرار ٧١٥ (١٩٩١) وقدم الجانب العراقي بيانات عن التمويل السنوي لعدد من المرافق التي سيشملها برنامج الرصد، وكذلك قائمة بالمعدات الموجودة في تلك المرافق. وهذه البيانات تكمل الإعلانات السابقة التي قدمها العراق والمطلوبة لعمليات التفتيش المرجعية.

١٢ - وطلبت اللجنة أن يقدم العراق معلومات عن أنشطة البحث والتطوير التي يقوم بها في الوقت الحالي بالنسبة للقذائف، وكذلك اختبارات طيران القذائف، وفقا للصيغ التي أعدتها اللجنة. وأوجزت اللجنة أيضا خططها المتعلقة بأنشطة التفتيش التي ستجرى في المستقبل وذلك لإدراج استخدام اجراءات حصر وأجهزة استشعار محددة.

رابعا - الجوانب النووية

١٣ - جرى الإقرار أيضا بأنه قد تحقق تقدم كبير في المجال النووي بعد الجولة الثانية من المحادثات التقنية الرفيعة المستوى التي أجريت في تشرين الأول/اكتوبر. وكان هذا التقدم يتعلق بالأعمال التي أجريت خلال بعثة التفتيش الثانية والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق (١-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ويتعلق أساسا بدور الخبرة التقنية الأجنبية في مجال التخصيب بالطاردات المركزية.

١٤ - والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم في الوقت الحالي بتقييم الإعلانات المستكملة التي قدمها العراق أيضا خلال بعثة التفتيش الثانية والعشرين وفقا لما ورد في المرفقين ٢ و ٣ من خطة الرصد والتحقق المستمرين في المستقبل لأنشطة العراق النووية (S/22872/Rev.1). وخلال المناقشات الحالية، أجري استعراض أولي للمعلومات التي قدمت عملا بما ورد في المرفق الثاني من الخطة، وقد قدم الجانب العراقي توضيحات لعدد من التفصيلات.

١٥ - والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم أيضا بالتحقق من دقة، واكتمال، المعلومات التي قدمها العراق خلال الجولة الثانية من المحادثات الرفيعة المستوى وبعثة التفتيش الثانية والعشرين فيما يتعلق بالموردين وكميات المواد والمعدات. وقد أدى عدم وجود بعض الوثائق ذات الصلة الى تعقيد المهمة، كما أنه تطلب أن تسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى التحقق بشكل مستقل من الإعلانات العراقية من مصادر أخرى. وسوف تبذل الوكالة قصارى جهدها لتعجيل هذه العملية وذلك من أجل الخلوص الى استنتاج في أقرب وقت ممكن.

١٦ - ودون الإخلال بإعمال الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من جانب مجلس الأمن فإن عمليتي التفتيش والتفكيك قد تتداخلان مع مرحلة الرصد المستمر كما حدث في الماضي، واذا دعت الحاجة فإنه سيجري خلال مرحلة الرصد المستمر معالجة أية افصاحات أو اكتشافات اضافية.

١٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بالنسبة للاجراءات التي اتخذها العراق لتنفيذ التزاماته بموجب الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فإنه لا بد أن تقتنع اللجنة بأنها في وضع يسمح لها باستكمال تنفيذ خطتها المتعلقة بالرصد والتحقق المستمرين والتي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ٧١٥ (١٩٩١).

خامسا - الأنشطة التنفيذية

١٨ - ترد في الفقرتين ١٤ و ١٥ من التقرير الرئيسي المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.

سادسا - الرصد والتحقق المستمران في المجالات غير النووية

١٩ - أجريت مناقشات بشأن الرصد والتحقق المستمرين في المجالات غير النووية. وقد ذكر الجانب العراقي أنه على استعداد لمناقشة الطرق والوسائل التي تكفل التعجيل بتنفيذ خطة اللجنة المتعلقة بالرصد والتحقق المستمرين.

٢٠ - وأوضح العراق، بإيجاز، ما يمكن أن يقدمه من مساعدة في إعداد بروتوكولات الرصد والتحقق بالنسبة للمواقع التي ستخضع للرصد، وكذلك بالنسبة لتحديد المواقع الأساسية. وأعرب العراق عن رغبته في التعاون مع اللجنة في إعداد الإعلانات المرجعية وفي وضع نماذج الإبلاغ بحيث يؤدي هذا الى تقصير الفترة التي تحتاجها اللجنة لتنفيذ الرصد بطريقة مرضية بما يمكنها من تقديم تقرير الى مجلس الأمن وفقا للفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

الضميمة الثانية

بيان من حكومة العراق

في ضوء قبول العراق رسميا لالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) وبموجب خطط الرصد والتحقق المستمرين التي اعتمدت في ذلك القرار (S/26811) **فإن حكومة العراق تؤكد بهذا أن الإعلانات التي قدمتها الى اللجنة الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والإعلانات التي قدمت الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وقبل ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وكانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل ١٩٩٣، تعتبر قد أعدت، وقدمت، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) والخطط المعتمدة بموجبه.**

(توقيع) الفريق أول عامر محمد رشيد
رئيس وفد العراق في المحادثات التقنية
الرفيعة المستوى

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣